

الأنماط اللغوية الدالة على النسب بغير الياء في اللغة العربية

الدكتور/ عمر محمد أبو نواس
أستاذ مساعد قسم اللغة العربية/ كلية اللغات
الجامعة الألمانية الأردنية
Omar.abunawas@gju.edu.jo

- ملخص

"الأنماط اللغوية الدالة على النسب بغير القياسي في اللغة العربية" يأتي هذا البحث لدراسة المسافة بين القاعدة والاستعمال، القياس والسماع، من خلال النظر في الأنماط اللغوية الدالة على النسب بغير القياسي في اللغة العربية، وقد تناولت الدراسة هذه الأنماط في الدراسات اللغوية عند القدامى والمحدثين، والظواهر التي وُجّهت عليها، وأهم الصيغ والأمثلة والشواهد التي مثلتها.

وعُنيت الدراسة بقراءة هذه الظاهرة اللغوية انطلاقاً من واقعها الاستعمالي التداولي الذي طالما جنح إليه علماء لغتنا من خلال التركيز على العلاقة بين السماع والاستعمال في التعامل مع هذه الأنماط.

Abstract

This research aims to study the range between the use and base, hearing and measurement by taking into account the linguistic patterns functioning on a non-standard ratio. The study included all the modern and old linguistic patterns and the examples and trends they render.

The study paid great attention to these linguistic trends from the moment they were used, where linguistic scholars have always stressed on the relationship between use and hearing in dealing with these trends.

- المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، والصلاة والسلام على النبي الهادي الأكرم،
وبعد:

فقد استطاع علماء اللغة وضع القواعد والأسس التي تضبط أنماط اللغة، وتجمع شتاتها، وتقننها وفق أقيسة محددة، واعتمدوا في عملهم هذا على كم لا بأس به من الشواهد المسموعة التي يحتج بها، فوضعوا القاعدة لتشمل الكثير والأغلب.

وبالرغم من المساحات الواسعة من الأنماط المستعملة التي شملتها تلك القواعد، إلا أنه ظل هناك كما لا بأس به من الأنماط اللغوية التي شاعت وانتشرت في لغة العرب شعرها ونثرها، ذكرها اللغويون لكنهم حاولوا النأي بها عن فضاءات التقعيد والقياس، واكتفوا من ذكرها في حدود المسموع والمنطوق.

من هنا، جاء هذا البحث، لينظر في ظاهرة الحمل على النسب في العربية _ ولسنا نقصد هنا النسب بالياء _ وإنما نقصد تلك الأنماط اللغوية التي دلت على النسب، ولكنها لم تشملها أطر القياس، فكانت خارجة عن سلطان التقعيد، سواء أكانت صيغاً صرفية بعينها دلت دلالة مباشرة على النسب كـ (فَعَال، فاعل، فِعْل، ومفعال...) أو لواصق صرفية استعملت للدلالة على النسب كهاء النسبة التي لحقت صيغ الجموع.

وقد وجدت في هذا الموضوع طرافة تؤكد أهمية التداول اللغوي ودوره في توجيه الأداءات اللغوية المختلفة، فحاولت تتبع هذه الأنماط في كتب اللغة ومعاجمها، فاعتمدت عليها اعتماداً مباشراً في جمع الأمثلة والشواهد الدالة على ذلك، ثم قمت بدراستها وتحليلها.

ومن عملي هذا، أدركت أن ظاهرة الحمل على النسب وأنماطها كانت محل خلاف بين اللغويين في القول بقياسيتها أو سماعيتها، فأفردت المبحث الأول لذلك، ثم ذكرت أثرها في التوجيه اللغوي وعلاقتها بالمسائل اللغوية المختلفة، إذ اعتمد عليها اللغويون، وانطلقوا

من دلالاتها المختلفة في توجيه بعض المسائل التي خالفت قياسية القاعدة.

ثم انتقلت للحديث عن الأنماط اللغوية المحمولة على النسب ودلالاتها الصرفية، حيث رصدت الدراسة كمّا لا بأس به من الأمثلة والشواهد النثرية والشعرية التي دلت دلالة واضحة على النسب.

وفي هذا السياق لا يمكن الزعم أنّ هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تناولت ظاهرة النسب، بل سبقها مجموعة من الدراسات من مثل : دراسة إسماعيل عمايرة : "حوسبة الدرس اللغوي - مثل من حوسبة أسماء أصحاب المهن"، ودراسة عماد سلمان سنييه : "النسب في العربية بين النظرية والواقع"، ودراسة سليمان بن إبراهيم العايد: "شواذ النسب"، إلا أن هذه الدراسات لم تخصص لدراسة الأنماط المحمولة على النسب وأثرها في توجيه المسائل اللغوية.

- الصيغ المحمولة على النسب في الدراسات اللغوية

بين القياس والسّماع

يُعدُّ الخليل بن أحمد (ت173هـ) من أوائل اللّغويين الذين أشاروا إلى الصيغ المحمولة على النسب، وظهر هذا جلياً فيما نقله عن سيبويه: "وقال الخليل: إنّما قالوا: (عيشة راضية)، وطاعم، وكاسب، على ذا، أي على (ذات رضا، وذو كسوة وطعام، وقالوا: ناعل لذي النعل)"⁽¹⁾.

ونلاحظ ممّا نقله سيبويه (ت180هـ) عن الخليل أنّ مذهبهما يُرجع السبب في حمل هذه الصيغ على النسب، إلى أنّها لم تُجر على الفعل، ويتّضح ذلك في قول سيبويه: "فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا: دارع، لم يُخرجه على فعل، وكأنّه قال: درعيّ. فإنّما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل، وكذلك قولهم: مُرضع، إذا أراد ذات رضاع ولم يُجرها على أَرْضعت، ولا تُرضع، فإذا أراد ذلك قال: مرضعة. ونقول: هي حائضة غداً لا يكون إلّا ذلك؛ لأنّك إذا أجزيتها على الفعل، على هي تحيض غداً، وهذا وجه ما لم يُجرَ على فعله فيما زعم الخليل"⁽²⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط4، (د.ت)، 382/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 383/3-384.

وقد حدّد سيبويه الصّيغ المحمّولة على النّسب بأوزان محدّدة، وحدّد لكلّ وزن منها معنىً خاصّ بها. فقال: "أمّا ما يكون صاحب شيء يعالجه، فإنّه ممّا يكون فعّالاً. وذلك قولك لصاحب الثّياب: ثوّاب، ولصاحب العاج: عوّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها جمّال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها حمّار، والذي يعالج الصرف: صرّاف، وأمّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها، فإنّه ممّا يكون (فاعلاً)، وذلك قولك: لذي الدّرع: دارع، ولذي النّبل: نابل، ولذي النّشاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن"⁽¹⁾.

وذكر أيضاً صيغة (فعل)، فقال: "وقالوا: نهّر، وإنّما يريد من نهاري، فيجعلونه، بمنزلة عمِل وفيه ذلك المعنى"⁽²⁾.

فسيبويه إذن يحدّد الصّيغ الدّالة على النّسب بـ (فعل، وفاعل، وفعل)، ويلاحظ من حديثه عن هذه الصّيغ تأكيد كثرة سماع هذه الصّيغ: "وذا أكثر من أن يحصى"⁽³⁾، وعدم تبنيّه قياسها في النّسب "وليس في كلّ شيء من هذا قيل هذا. ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البز: برّاء، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشّعير: شعّار، ولا لصاحب الدّقيق: دقّاق"⁽⁴⁾.

ومن الذين خالفوا مذهب الخليل وسيبويه، وقالوا بقياسيّة هذه الصّيغ الفراء (ت207هـ)⁽⁵⁾. وخالف المبرّد (ت285هـ) سيبويه، حيث قال بقياسيّة هذه الصّيغ فعّال: "هذا باب ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة، لتدلّ من النّسب على ما تدلّ عليه الياء، وذلك قولك: لصاحب الثّياب: ثوّاب، ولصاحب العطر: عطّار، ولصاحب البز: بزّار، وإنّما أصل هذا لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجلٌ ضراب، ورجلٌ قتال، أي يكثر هذا منه، وكذلك خيّاط، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل؛ نحو: بزار وعطّار. فإن كان ذا شيء؛ أي صاحب شيء بني على فاعل، كما بُني

(1) سيبويه، الكتاب، 381/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 381/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 381/3.

(4) سيبويه، الكتاب، 381/3.

(5) انظر هذا الرأي: ابن يعيش، موقّق الدين (ت643هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب - بيروت، 15/6.

الأول على فعّال، فقلت رجلً فارس، أي صاحب فرس، ورجلٌ دارع، ونابل، وناشب إلى هذا آله⁽¹⁾.

أمّا ابن السّراج (ت316هـ)، فإنّه سار على نهج سيبويه، وعدّ هذه الصّيغ من الصّيغ المسموعة، ولم يقل بقياستها: "ما تحذف منه ياء الإضافة، إذا جعلته صاحب معالجة جاء على (فعّال)، قالوا: لصاحب الثياب: ثواب، ولصاحب العاج: (عوّاج)، وذا أكثر من أن يُحصى. وقد قالوا: البتّي أضافوه إلى التوت، وقد قالوا: البتات، فأما ما كان ذا شيءٍ وليس بصنعة، فيجيء على فاعل، تقول لذي الدرع: دارعٌ، ولذي النبل: نابل، ومثله ناشب، وتامر ذو تمر، وأهل أي: ذو أهل، ولصاحب الفرس: فارس... والقياس في جميع ذا أن تُنسب إليه بالياء المشددة على شرائط النسب"⁽²⁾.

وأشار ابن القطّاع (ت515هـ) إلى استعمال هذه الصّيغ ومعانيها، فقال: "وأما فعّال، فيكون اسماً لصاحب الشيء، نحو: الجمّال، والبعّال"⁽³⁾. وقال: "وأما فاعل تأتي بمعنى (ذو)، نحو: تامر، ولابن، وصفة للمؤنث نحو حائض"⁽⁴⁾.

وحين ذكر معاني (فعل)، ذكر دلالتها على النسب، فقال: تأتي: "تعتاً بمعنى ذي، وصاحب، نحو: نكر: ذي نكر، وعمل: ذي عمل"⁽⁵⁾.

واقصر ابن يعيش (ت643هـ) على ذكر صيغتي (فعّال، وفاعل)، فقال: "واعلم أنّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور؛ وذلك، لأنّهم لم يأتوا بياء النسبة، لكنّهم يبنون بناء يدلّ على نحو ما دلّ عليه ياء النسبة"⁽⁶⁾.

(1) المبرّد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، - القاهرة، 1386هـ، 161/3.

(2) ابن السّراج، محمّد بن سهل (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1988م، 83/3.

(3) انظر: ابن القطّاع (ت515هـ)، أبنية الأسماء والأفعال، تحقيق: أحمد محمّد عبد الدايم دار الكتب المصرية، 1997م، ص273.

(4) المصدر السابق، ص268.

(5) المصدر السابق، ص273.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 13/6.

وذكر أنّه ربّما يُجمع بين البنائين (فَعَال، وفاعِل) في شيءٍ واحد.
"قالوا: رجلٌ سائفٌ وسيّافٌ، ورجلٌ تارسٌ وترّاسٌ؛ أي معه ترس" (1).

ورفض ابن يعيش رفضاً صريحاً عدّ هذه الصّيغ من القياس،
واكتفى فيها بالسّماع، فقال: "وهذا القبيل وإن كان كثيراً واسعاً فليس
بقياس، بل يتبع فيه ما قالوه ولا يتجاوز" (2).

أمّا ابن عصفور (ت 669هـ)، فأكد أنّ هذه الصّيغ مقتصرة على
السّماع، فقال: "وقد يجيء على فاعِل، وذلك موقوفٌ على السّماع،
نحو: راحم، ونابل، ودارع، ولابن، وتامر، وسائف. وإذا نُسبت إلى
صفته نسبت بإدخال ياء النّسب على اسم الشيء الذي يحاوله، وقد
يجيء على فَعَال: وذلك موقوفٌ على السّماع، نحو: عطّار، وخيّاط،
وبزّار، فإذا نسبت إلى ما يلزمه نسبت أيضاً بياء النّسب، وقد يكون
هذا الاسم الذي يُنسب إليه على فِعْل، وذلك نحو (نهر)، وقد يجيء
النّسب على مفعّل، كامرأة معطار، وعلى مفعيل نحو: ناقة محضير،
وعلى مفعّل نحو: امرأة مدعس، وذلك قليل، وما بقي فإنّك تنسب إلى
بياء النّسب" (3).

وعدّ شُراح الألفيّة هذه الصّيغ من باب الاستغناء؛ أي أنّها أغنت
عن ياء النّسب" (4).

وعدّ السيوطي (ت 911هـ) هذه الصّيغ من شواذ النّسب وحملها
على الاستغناء أيضاً، فقال: "الإغناء عن ياء النّسب بصوغ (فَعَال) من
الحرفة: كخبّاز، وقزّاز، وسقّاء، وبقّاء، وزجّاج، وبزّار، وبقال،
وخيّاط، ونجّار. وبصوغ (فاعِل، وفِعْل) بمعنى صاحب الشيء، كتامر،
ولابن، ونابل؛ أي صاحب تمر ولبن، ونيل، وطعم، ولبن، وعَمِل، وأي
صاحب طعام ولبن وعمل، وقد يُقام فقال مقام فاعِل...، وكل هذا

(1) المصدر السابق، 15/6.

(2) المصدر السابق، 15/6.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب أب وجناح، (د.ت)، (د.ط)، ص 310.

(4) انظر: ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك،
تحقيق، محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، (د.ت)، 329/4-330؛
وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق، محمّد محي الدين عبد
الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، 2003م، 464/2.

موقوف على السَّماع ولا يُقاس على شيء منه وإن كان قد كُثر في كلامهم⁽¹⁾.

ولم تختلف نظرة المعاصرين كثيراً عن نظرة القدماء، إلا أنهم انقسموا كما انقسم القدماء بين مؤيدٍ للسَّماع، ومؤيدٍ للقياس.

وأول ما يُشار إليه من جهود المعاصرين في دراسة هذه الصيغ، قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة، بتبني قياسية صيغة (فَعَال) للدلالة على النسب⁽²⁾.

ومع ذلك، إلا أن بعض العلماء تبنوا وجهة النظر القائلة بسماعية هذه الصيغ، ومن هؤلاء عبد الفتاح الدجيني، إذ قال: "أجاز بعض العلماء أن ننسب إلى الاسم دون زيادة ياء النسب في آخره...، وعندما نقف مع الرأي السابق، نجد أن ذلك خارج عن القياس الذي وضع للاسم المنسوب"⁽³⁾.

وظلَّ التردد في قياسية هذه الأوزان أو سماعيتها مسيطراً على ديزة السَّقَال، وظهر جلياً في حديثها عنها، إذ قالت: "ثمّة بعض الأبنية المشبهة بالقياسية التي تغني عن النسب بالياء؛ أي أنها أوزان سماعية واردة بكثرة، حتى أنها تكاد تكون قياسية"⁽⁴⁾. وذكرت منها (فاعل، وفَعَال، وفِعْل).

أمّا أحمد الحملوي، فرأى أن هذه الصيغ محمولة على الاستغناء، وذكر منها (فاعل، وفَعَال، وفِعْل، ومِفْعَال، ومَغْفِل)، وعدَّ الوزنين الأخيرين من النّوادر⁽⁵⁾.

ومن المعاصرين الذين حملوا هذه الصيغ على السَّماع ولم يقولوا بقياسيتها، عبد الصبور شاهين، ورأى أنها صيغ يستغنى بها عن ياء النسب⁽¹⁾.

(1) السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، معجم الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، 175/6.

(2) انظر، حسن، عباس النح والواقي، دار المعارف، مصر، ط3، 774//4.

(3) انظر: الدجيني، عبد الفتاح، في الصرف العربي نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح - الكويت، ط2، 1983م، ص320-321.

(4) السَّقَال، ديزة، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية - بيروت، ط1، 1996م، ص112.

(5) أب وحمد، محمد علي، في العبور الحضاري لكتاب شذا العرف في فن الصرف، دار عمّار للنشر - عمان، ط1، 2000م، ص153.

وتبنّى عبد العظيم الشّناوي، فكرة الاستغناء، فقال: "وما ذكرناه من صيغ النّسب يُعرف بأنّه للنّسب وليس باسم فاعل والمبالغة فيه"⁽²⁾.

وعدّ فخر الدّين قباوة، هذه الصّيغ من باب الاستغناء، وزاد على الصّيغ التي سبقها القدامى صيغة (مفعول)، ومثّل عليها بـ (مجنون، ومشهور، وملعون)⁽³⁾.

ورأى عبد القادر عبد الجليل، أنّ "كل من هذه الصّيغ بطبيعة تكوينها الصّوتيّ الذي يفضي إلى الدّلالة على مصاحبة الفعل لصاحبه، أو مزاولته لحرفة، أو التّكثير، فإنّها تغني عن ياء النّسب"⁽⁴⁾.

ومهما يكن من أمر، فإنّنا نلاحظ ممّا تقدّم أن علماء العربية القدامى والمحدثين، انقسموا بين قياسية هذه الصيغ وسماعيتها، وبعيداً عن هذا الخلاف يمكن القول: إنّ ثمة أنماطاً لغوية تركز بصورة أو بأخرى إلى الاستعمال اللغوي الذي لا يمكن أن نغفل أيّاً من جوانبه في أثناء التقعيد اللغوي، فالعرب استعملوا هذه الصيغ للدلالة على النسب، وهي صيغ تحمل بين دلالتها معانٍ صرفية محدّدة، تمثّلت بـ (ذي، وذات).

وهذا التخصيص الدلالي يكشف أن الاستعمال العربي لأسلوب النسب لم يقف عند حدّ ياء النسب وحسب، بل تعداها وأوجد لنا صيغاً بديلة تدلّ ما تدلّ عليه ياء النسب، وهي صيغ محدّدة واضحة المعاني استعملت في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي في عصور الاحتجاج، ووجهت بناء عليها الكثير من المسائل اللغويّة، حتّى كانت تلك الصيغ من التقنيات التي كانت تكأه لنحاتنا - بالرغم من أنها كانت عند معظمهم خارجة عن دوائر القياس - في أبنيتهم المنطقية، وفي تأويلاتهم التصريفية، وفي أقيستهم اللغوية.

الحمل على النّسب والمسائل اللّغويّة:

أولاً: الحمل على النّسب ومسائل التّذكير والتّأنيث:

(1) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للغة العربيّة، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1980م، ص166.

(2) الشّناوي، عبد العظيم، التعريف بفن التصريف في التّصغير والنّسب والإمالة، ؟؟؟؟.

(3) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف - بيروت، 1994م، ص242.

(4) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة للنشر والتوزيع، ط1، 1998م، ص445.

وَجَّهَتْ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى النَّسَبِ، وَلَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُشَارُ إِلَيْهَا بِالْبَنَانِ فِي هَذَا السِّيَاقِ، مَسْأَلَةُ وَصْفِ الْمُؤَنَّثِ بِالْمَذْكَرِ، إِذْ مِنْ الضَّرُورِيِّ اقْتِرَانِ الصِّفَةِ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ إِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ مُؤَنَّثًا، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ جُمْلَةً مِنَ الْأَمْثَلَةِ وَالشَّوَاهِدِ الَّتِي حُذِفَتْ مِنْهَا عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ التَّاءُ، مَعَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ مُؤَنَّثًا: "إِنَّ فِي الْكَلَامِ شَيْئًا كَثِيرًا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ، لَا تَتَّبِتُ فِيهِ الْهَاءُ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: بَعِيرٌ ضَامِرٌ، وَنَاقَةٌ ضَامِرٌ، وَبَعِيرٌ سَاعِلٌ، وَنَاقَةٌ سَاعِلٌ"⁽¹⁾.

ولعلَّ الخليل حاول الوقوف عند هذه المسألة وتلمَّس التوجيه اللُّغَوِيَّ لَهَا، فَوَجَدَ أَنَّ وَصْفَ الْمُؤَنَّثِ بِالْمَذْكَرِ يُمْكِنُ تَوْجِيهِهِ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ: "فَهَذَا الْخَلِيلُ بَيْنَ أَحْمَدَ، حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: {السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ}"⁽²⁾، عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ؛ أَيِ كَأَنَّهُ قَالَ: ذَاتَ انْفِطَارٍ"⁽³⁾.

وَذَكَرَ السَّيْرَافِيُّ (ت368هـ)، أَنَّ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ وَسَبِيؤِيهِ فِي ذَلِكَ "أَنَّ الْهَاءَ إِنَّمَا سَقَطَتْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرَ عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ فِيمَا إِذَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ" لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ مِنْ تَأْنِيثِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ، وَلَمَّا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ جَارِيَةً عَلَى الْفِعْلِ حُمِلَتْ عَلَى النَّسَبِ"⁽⁴⁾.

وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، مَحَلَّ خِلَافٍ بَيْنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، فِي حِينَ رَأَى الْكُوفِيُّونَ أَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ إِنَّمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ (طَالِقٌ، وَطَامَتْ، وَحَائِضٌ، وَحَامِلٌ)؛ لِاخْتِصَاصِ الْمُؤَنَّثِ بِهِ، ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ حُذِفَتْ؛ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهِ النَّسَبَ، وَلَمْ يُجْرَوْهُ عَلَى الْفِعْلِ"⁽⁵⁾.

لأنَّ "اسم الفاعل إِنَّمَا يُؤَنَّثُ عَلَى سَبِيلِ الْمُتَابَعَةِ لِلْفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبْتَ الْمَرْأَةَ تَضْرِبُ، فَهِيَ ضَارِبَةٌ، فَإِذَا وَضَعَ عَلَى النَّسَبِ لَمْ يَكُنْ

(1) انظر: الأنباري، أب وبكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العائلي - بغداد، 1978، ص139.

(2) سورة المزمل، آية (18).

(3) انظر، سيبويه، الكتاب 47/2.

(4) انظر: ابن سيده، المخصص، تحقيق: الشنقيطي وعبد الغني محمود، بولاق، 1318هـ، 69/15.

(5) الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت513هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت)، 758/2.

جارياً على الفعل ولا متبوعاً له، فلم تلحقه علامة التانيث، وصار بمنزلة قولهم: امرأة معطار، ومذكّار، ومثنّات، ومثثير، ومعطير، وصبور، وشكور، وضئال، وصنّاع، وحصّان، ورزّان⁽¹⁾.

ومن الذين تعاملوا مع الصفات المذكرة، ووجهوها بالاعتماد على النسب، المبرّد، حيث علّق على قوله تعالى: {يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ}⁽²⁾. إنّما أنّث (مرضعة)؛ لأنّها جاءت مبنية على الفعل (أرضعت)، وما كان على غير فعل، فعلى معنى النسب⁽³⁾.

واختار ابن سيده (ت521هـ)، قول الخليل وسيبويه في هذه المسألة، فقال: "فأمّا الصفات التي تجري على المؤنّث بضمير هاء، نحو: طالق، وحائض، وقاعد لليائسة من الولد، ومرضع، وعاصف في وصف الرّيح، ممّا جاء من ذلك بالثاء نحو: طالقة، وحائضة، وعاصفة، ومرضعة، فإنّما ذلك لأنّك تُجرّيه على الفعل، وما جاء بلا هاء، فإنّما أريد به النسب ولم يجر على الفعل"⁽⁴⁾. وحمل هذه الأمثلة على النسب أيضاً، ابن السّراج⁽⁵⁾، وابن جنّي⁽⁶⁾، وابن مالك⁽⁷⁾، والسيوطي⁽⁸⁾.

وقد سجّل لنا العلماء فيضاً غزيراً من الشّواهد المتعلّقة بمسائل التذكير والتانيث التي حُمِلَتْ على النسب. فمن ذلك قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ أُنْثَىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ}⁽⁹⁾. قال القرطبي في تعليقه على هذه الآية: "وإنّما قيل (عاقرة)؛ لأنّه يراودّ به ذات عقر

(1) المصدر السابق، 759/2.

(2) سورة الحج، آية (2).

(3) المبرّد، المقتضب، 163/3.

(4) ابن سيده (ت458هـ)، المخصص في اللغة، تحقيق: الشنقيطي وعبد الغني محمود، بولاق، 1318هـ، 420/16.

(5) ابن السّراج، الأصول في النحو، 83/3.

(6) انظر: ابن جنّي، أبي الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، 145/1.

(7) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-بيروت، 2003م، 464/2.

(8) السيوطي، همع الهوامع، 175/6.

(9) سورة آل عمران، آية (40).

على النَّسَب، ولو كان على الفعل، لقال: (عقرت فهي عقيرة)، كأنَّ بها عقرًا؛ أي كبراً من السنِّ يمنعها من الولد⁽¹⁾.

وظلَّت مسألة تذكير (قريب)، في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}⁽²⁾، محل خلاف بين اللُّغَوِيِّينَ والمفسِّرين، وذكرُوا في توجيهها عدَّة أوجه، منها⁽³⁾:

- 1- أنَّ الرَّحْمَةَ والرَّحْمَ واحد، وهي بمعنى العفو والغفران.
 - 2- الرَّحْمَةُ مصدر، وحقَّ المصدر التذكير.
 - 3- أراد بالرَّحْمَةِ الإحسان.
 - 4- أراد بالرَّحْمَةِ المطر.
 - 5- أنَّه ذكر قريب على تذكير المكان؛ أي مكاناً قريباً.
 - 6- وقيل: هو محمولٌ على النَّسَب، كأنَّه قال: إنَّ رحمة الله ذات قربٍ.
 - 7- وقيل: إذا كان القريب بمعنى المسافة، فإنَّه يذكَّر ويؤنَّث.
- ولكن، من ينعم النَّظَر في هذه التوجيهات، يجد حمل (قريب) على النَّسَب هي أقرب الوجوه إلى القبول؛ أي أنَّ رحمة الله ذات قربٍ من كل محسن.
- وممَّا يتعلَّق بالتذكير والتأنيث وحُمِّلَ على النَّسَب بقوله تعالى: (يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا)⁽⁴⁾. قال القرطبي: "والعربُ تحذف الهاء في (مفعال) على النَّسَب، وأكثر ما يأتي (مفعال من أفعل)"⁽⁵⁾.
- وممَّا حُمِّلَ على ذلك قوله تعالى (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)⁽¹⁾، فذكر قريب بالرَّغم وإنَّ كان صفة لمؤنَّث؛ لأنَّ السَّاعَةَ في معنى الوقت أو البعث، أو على معنى النَّسَب؛ أي ذات⁽²⁾.

(1) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، عالم الكتب- الرياض، 2003م، 79/4.

(2) سورة الأعراف، آية (56).

(3) السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1994م، 283-282/3.

(4) سورة هود، آية (52).

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 51/9.

وحملوا قوله تعالى: (جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ)⁽³⁾، على النَّسَب⁽⁴⁾.
وممَّا حُمِلَ على ذلك أيضاً، قوله تعالى: (والأنعام خلقها لكم منها
ركوبهم)⁽⁵⁾، على أَنَّ ركوباً بمعنى مركوب، فلم تذكر التاء حملاً على
النَّسَب؛ أي (ذو ركوب)⁽⁶⁾.

ومن الشَّواهد الشعرية المتعلقة بالتذكير والتأنيث، التي وجهت
بالاعتماد على الحمل على النَّسَب، قول امرئ القيس:
فمئلك حبلى قد طرقت ومرضع⁽⁷⁾
فقد حملوا (مرضع) على النَّسَب؛ أي ذات رضاع⁽⁸⁾.

وقول زهير:

فوقعت بين فئود عَنَسِ ضامِرٍ
لحَاظَةَ طفلٍ العِشَى سِنَاد⁽⁹⁾

فحملوا (ضامِر) على النَّسَب⁽¹⁰⁾.
ومن ذلك قول الأعشى:

عَهْدِي بها في الحَيِّ قد سُرِّيلتْ
بَيْضَاءَ مِثْلَ المَهْرَةِ الضَامِرِ⁽¹¹⁾

فحملوا (الضامِر) على النَّسَب⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ سورة الشورى، آية (17).

⁽²⁾ انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 79/6.

⁽³⁾ سورة يونس، آية (22).

⁽⁴⁾ انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 79/6.

⁽⁵⁾ سورة يس، آية (72).

⁽⁶⁾ انظر: العكبري، أبي اليقَاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، إملأ ما منَّ به الرحمن، دار
الفكر، 1993م، ص500.

⁽⁷⁾ امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: أنور أب وسويلم وعلي الهروط، دار عمَّار - عمان، ط1،
1991م، ص44.

⁽⁸⁾ انظر، السابق، ص44.

⁽⁹⁾ زهير بن أبي سلمى، ديوانه، رواية ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة،
ص237.

⁽¹⁰⁾ انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 778/2.

⁽¹¹⁾ الأعشى، ديوانه، تحقيق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة- بيروت، ص190.

⁽¹²⁾ انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 778/2.

هذا وقد حاول عبد الفتاح الحموز تفسير هذه الظاهرة انطلاقاً من ظاهرة التغليب في العربية⁽¹⁾، في حين حاول إسماعيل عميرة تفسيرها انطلاقاً من التطور التاريخي للغة العربية⁽²⁾، ولم يلتفتا إلى الدور الدلالي للنسب توجيه هذه الظاهرة.

ولعلنا نرى في هذا السياق أن النظر إلى الدور الدلالي لهذه الأنماط في سياقاتها القرآنية والشعرية المختلفة - السابقة الذكر -، يكشف لنا أن المعنى أثر تأثيراً مباشراً في أبنية المذكر والمؤنث، فهذا الانزياح الذي حصل بوصف المؤنث بصيغة المذكر، نتج استجابة للمعنى ودوائره. ونحقق هذا نتيجة الدور المحوري الذي قامت به تلك الصفات في السياقات اللغوية المختلفة، فالعملية اللغوية هي عملية تواصلية بين طرفي الخطاب، والمعنى هو الأساس الذي تقوم عليه تلك العملية، فلذلك جاءت هذه الصفات المذكرة ليُلفت المتكلم انتباه السامع إلى فكرة مفادها أنه يريد معنى النسب بـ (ذي وذات) في كل ما دُكر من هذه الأمثلة.

ثانياً: الحَمَل على النسب وبنية المشتقات:

وُجِّهَتْ كثيرٌ من البنى المتعلقة بالمشتقات بالانكفاء على ظاهرة الحَمَل على النسب، ولعلَّ الاختلاط بين دلالة صيغة (فاعل) على اسم الفاعل، ودلالة صيغة (فاعل) على النسب، هو الذي دفع علماء اللغة اللجوء إلى النسب؛ لتوجيه عددٍ من الشواهد التي رأوا فيها إمكانية الحَمَل على النسب، وإنَّ الناظر في توجيهات اللغويين لتلك الشواهد يجدها انقسمت إلى قسمين:

أولاً: أسماء الفاعلين التي جاءت بمعنى مفعول، حيث كان اللغويون يوجهون معظمها بالانكفاء على النسب، ومن ذلك توجيههم لقوله تعالى: (خَلَقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ)⁽³⁾. فمنهم من قال: إنَّ (دافق) بمعنى (مدفوق)، ومنهم من حملها على النسب⁽⁴⁾.

(1) انظر: الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة ط1، 1993، ص70-71.

(2) انظر: عميرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي - عمان، ط1، 1986، ص24.

(3) سورة الطارق، آية (6).

(4) انظر: ابن جني، الخصائص، 144/1.

وَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)⁽¹⁾،
ومن حملة على النسب رأى أَنَّ المعنى (ذو عصمة)⁽²⁾.
ومِمَّا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً، قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ)⁽³⁾.
فمن اللُّغَوِيِّينَ مَنْ رَأَى أَنَّ المعنى (مرضية)، ومنهم مَنْ رَأَى أَنَّهَا
محمولة على النسب؛ أي (ذات رضا)⁽⁴⁾.
وَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الحَظِيئَةِ:

دُعِ المَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبَغِيَّتِهَا واقْعِدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي⁽⁵⁾

فَاعْتَدَّ اللُّغَوِيُّينَ بِهَذَا الشَّاهِدِ، وَحَمَلُوهُ عَلَى النَّسَبِ؛ أَيْ (ذو طَعَامٍ
وَكِسْوَةٍ)⁽⁶⁾.

وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ (لَيْلٌ دَاخٌ)⁽⁷⁾، وَنَاقَةٌ عَائِذٌ⁽⁸⁾، تَرَابٌ سَافٍ⁽⁹⁾،
وَعَيْنٌ عَائِرَةٌ⁽¹⁰⁾.

فهذه الأمثلة جميعها قام العلماء بتوجيهها بالحمل على النسب،
وهذا ما يدلُّ دلالة واضحة أنَّكاء العلماء على المعنى بطريقة مباشرة
في توجيهاتهم للصيغ اللغوية، ممَّا يعني بطريقة أو بأخرى، أنَّهم كانوا
يركنون إلى محورين أساسيين، يعتمدان عليهما في التقعيد، أو
بالأخرى أخذت في عين الاعتبار في أثناء وضعهم لقواعدهم، وهما:
المعنى، وطبيعة الاستعمال للصيغ الصرفية في مجال السياقية.
ثانياً: أسماء الفاعلين التي وردت مخالفة للقواعد القياسية:

(1) سورة هود، آية (43).

(2) انظر: ابن جني، الخصائص، 1/144.

(3) سورة الطارق، آية (7).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 2/382.

(5) الحظيئة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية
- بيروت، ط1993، ص119.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 2/382.

(7) انظر: ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، لسان العرب، دار
صادر، ط2، بيروت، 2003م. 5/232.

(8) انظر: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل،
مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، 1983م، 9/439.

(9) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 7/205.

(10) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 10/332.

من المعلوم مسبقاً، أنَّ العلماء اتَّفَقُوا على صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل)، ومن غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

وبالرغم من هذا، إلّا أنَّ الواقع الاستعمالي للأنماط اللغوية في الكتب والمعاجم اللغوية، سجَّل لنا مجموعة من الصيغ التي بُني فيها اسم الفاعل من (أفعل) على وزن (فاعل)، وحفاظاً على معيارية القاعدة القياسية التي وُضِعَتْ، فإنَّ العلماء حاولوا تخريج هذه الشواهد والأمثلة، بالاعتماد على دلالة النسب.

ولعلَّ من الأمثلة التي يمكن الحديث عنها في هذا المجال، قولهم: (أعشب وعاشب)، فقالوا: إنَّ صيغة (فاعل) هنا دالة على النسبة (ذو عشب)⁽¹⁾.

وَاللَّهُ يُؤْتِي مَلَكُهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (وحملوا على ذلك، قوله تعالى:

(2)، حيث بنيت صيغة (واسع) من (أوسع)، والمعنى فيها النسب⁽³⁾.

وكذلك حملوا عليه قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ)⁽⁴⁾؛ أي ذات لقح⁽⁵⁾.

ومن الأمثلة التي حُمِلَتْ على ذلك أيضاً: (أحنط - حانط)⁽⁶⁾، و(أوصى - واصي)⁽⁷⁾.

وقد تعامل اللغويون مع هذه الأمثلة بالانكفاء على معنى النسب ودلالته، وقد تكفَّل هذا التوجيه بتخصيص دلالة صيغة (فاعل) في مثل هذه الأمثلة على النسب والابتعاد بها عن دلالة (اسم الفاعل)، وهذا الأمر يعكس مرونة التقعيد اللغوي في التعامل مع الأداءات اللغوية التي تخالف قياسية القاعدة.

(1) انظر: ابن سيده، المخصص، 68/15.

(2) سورة البقرة، آية (247).

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 602/1.

(4) سورة الحجر، آية (22).

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 249/4.

(6) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 274/4.

(7) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 227/15.

ثالثاً: الحمل على النسب والاستغناء:

لم تكن الصيغ المحمولة على النسب بمنأى عن ظاهرة الاستغناء، إذ تقاطعت هذه الصيغ مع الاستغناء، ويدل على ذلك ما عمد إليه كثير من اللغويين من توجيه هذه الصيغ على الاستغناء، وعدوها جزءاً من هذه الظاهرة.

وظهر هذا الرأي في مؤلفات اللغويين القدامى والمحدثين، فهذا ابن مالك صرح بذلك، فقال: "ومع فاعل وفعل وفعل في نسب أغنى عن اليا فقل"⁽¹⁾.

وتبعه في ذلك ابن عقيل⁽²⁾. وابن هشام: "فقال وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال أو فاعل أو فعل"⁽³⁾.

ومما أغنى عن ياء النسب أيضاً، هاء النسبة في نحو: (المهالبة، والأشاعة، والمناذرة)⁽⁴⁾.

وهذا السيوطي، يؤكد أن هذه الصيغ قد أغنت عن ياء النسب، فقال: "الإغناء عن ياء النسب بصوغ (فعال) من الحرفة، كخباز، وقزاز، وسقاء، وبقاء، وزجاج...، وبصوغ (فاعل، وفعل) بمعنى صاحب الشيء، كتامر، ولابن، ونابل..."⁽⁵⁾.

وشغلت هذه الآراء حيزاً لا بأس به في الدراسات اللغوية المعاصرة، فمن المعاصرين الذين حملوا هذه الصيغ على الاستغناء: أحمد الحملوي⁽⁶⁾، وعبد الصبور شاهين⁽⁷⁾، وفخر الدين قباوة⁽⁸⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التقاطع بين الصيغ المحمولة على النسب، وبين ظاهرة الاستغناء، أمر يمكن القبول به، إذ إن ظاهرة الاستغناء فرضت وجودها في كثير من المسائل الصرفية، ولا سيما

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 464/2.

(2) المصدر السابق، 462/2.

(3) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 339/4.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 271/4؛ وانظر: ابن سيده، المحكم، 218/1؛ والجوهري، الصحاح، 836/2.

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 175/6.

(6) انظر: أب وحمة، محمد علي، في العبور الحضاري لشذ الصرف، ص 153.

(7) انظر: شاهين، عبد الصبور، ص 166.

(8) انظر: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص 244.

تلك المسائل المتعلقة ببناء الصيغ، ولعلّ من المنطقي أن تدرج هذه الصيغ في باب الاستغناء، وذلك من خلال الاستعمالات اللغوية لها أخذت هذه الصيغ تتشكّل وفق دلالات متخصصة أغنت فيها عن ياء النسب.

رابعاً: الحمل على النسب والتناوب اللغوي

من المسائل اللغوية التي تتقاطع مع الصيغ الدالة على النسب، مسألة التناوب اللغوي، إذ سجّل لنا العلماء التناوب الذي يقع بين عددٍ من تلك الصيغ، وذلك عن طريق السماح بإحلال إحدى هذه الصيغ مكان الأخرى، ولعلّ من مظاهر هذا التناوب ما يلي:

1- التناوب بين (فعل، وفاعل):

ومن الأمثلة التي أقيمت فيها (فعل) مقام (فاعل)⁽¹⁾: (نبال) بمعنى (نابل)، و(سياف) بمعنى (سائف)، و(نشأب) بمعنى (ناشب)، وحملوا عليه قول الشاعر:

وليس بذى رُمح فيطعنني فيه وليس بذى سيفٍ وليس بنبال⁽²⁾

وقد يقام (فاعل) مقام (فعل)، نحو: (حائك) في معنى (حواك)، ورجل (تارس) بمعنى (ترأس)⁽³⁾.

2- التناوب بين (فعل، ومفعّل، أو مفعّل):

ذكر السيوطي، أنّ من الصيغ التي تقوم مقام (فعل) (مفعّل)، نحو: (امرأة معطار)، و(مفعّل)، نحو: (ناقّة محضير)⁽⁴⁾.

(1) شرح الرضي، 85/2.

(2) انظر: امرؤ القيس، ديوانه، ص106.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 175/6.

(4) انظر المصدر السابق، 175/6.

- الصيغ المحمولة على النسب ودلالاتها الصرفية

يُعنى علم الصرف بدراسة الصيغة وبنيتها ووظيفتها، وانطلاقاً من التلازم بين الكلمة ودلالاتها، فإن هناك نوعاً من الدلالة يستمد عن طريق الصيغ وبنيتها⁽¹⁾، وقد تعددت الوظائف اللغوية للصيغ الصرفية العربية، وسنحاول الوقوف عند أشهر الصيغ الصرفية الدالة على النسب :

أ- فعَّال:

تدل صيغة (فعَّال) في العربية دلالة واضحة على المبالغة، إلا أنَّها تدل على النسب فتأتي بمعنى (ذي وذات)، وقد خصَّصَت هذه الصيغة لهذا المعنى إذا دلت على صاحب صنعة مداوم لصنعتة:

وجعلوا منه: البتَّات⁽²⁾، وبدَّال⁽³⁾، ولصاحب البزّ، بزَّاز⁽⁴⁾، وبغَّال لصاحب البغل⁽⁵⁾، وبغَّال⁽⁶⁾، والبيَّاض؛ الذي يبيِّض الثَّياب⁽⁷⁾، وترَّاس⁽⁸⁾، وتمَّار⁽⁹⁾، وثوَّاب لصاحب الثَّياب⁽¹⁰⁾، وجمَّال⁽¹¹⁾، وحدَّاد⁽¹²⁾، وزجَّاج⁽¹³⁾، وسرَّاج⁽¹⁴⁾، وسيَّاف لذي السَّيف⁽¹⁵⁾، وصرَّاف⁽¹⁶⁾،

(1) انظر أنيس، إبراهيم، دلالة الألفظ، مكتبة الأنجل والمصرية، ط1992، ص7، ص47، وأولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، ص153، وحسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص120، والفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار الشؤون الثقافية، ص211.

(2) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 83/3.

(3) انظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، 85/2.

(4) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 28/15. وه وبائع الثَّياب.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 382/3.

(6) انظر: القوشجي، علي بن محمد، عقود الزواهر في الصرف، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط1، 2001م، ص397.

(7) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 267/18.

(8) انظر: الجوهري، الصحاح، 910/3؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 209/2.

(9) انظر: سيبويه، الكتاب، 382/3.

(10) انظر: سيبويه، الكتاب، 381/3.

(11) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 381/3.

(12) انظر: السقال، ديزرة، الصرف وعلم الأصوات، ص112.

(13) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 175/6.

(14) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 167/7.

(15) انظر: سيبويه، الكتاب، 383/3.

(16) انظر: سيبويه، الكتاب، 381/3.

وحملوا عليه قوله تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)⁽¹⁾، وقالوا لصاحب
العطّر: عطّار⁽²⁾، وعوّاج⁽³⁾، والعاج⁽⁴⁾، وفدّاد⁽⁵⁾، وقصّاب⁽⁶⁾، وقصّار⁽⁷⁾، وقوّاس⁽⁸⁾ والكلّاب⁽⁹⁾،
الكلاب⁽¹⁰⁾، وحملوا عليه أيضاً: لبّان⁽¹¹⁾، ونبال⁽¹²⁾، ونجّار⁽¹³⁾، ونحّاس⁽¹⁴⁾، والنشّاب⁽¹⁵⁾.

ب- فاعِل:

ليس المقصود من صيغة (فاعل) هنا اسم الفاعل الدال على الحدث ومن قام به، بل المقصود بها هنا تلك الأسماء التي بنيت على فاعل، وجاءت لتدل دلالة مباشرة على صاحب الشيء، ومن هذه الصيغ ما جاء مذكّراً ووصف به المؤنث نحو: (امرأة عاقر...)، ومنها صيغ لم يسمع لها فعل نحو: (تامر...)، ومنها صيغ أخرى بنيت على وزن فاعل من فعل مزيد نحو: (أحنط - حانط)، ومنها صيغ جموع خالفت القاعدة الأساسية للجمع نحو: (طاخيات...)، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعجمها ودلت على النسب:

(1) سورة فصلت، آية (46). انظر: السيوطي، همع الهوامع، 175/6.

(2) انظر: المبرد، المقتضب، 161/3.

(3) المصدر السابق، 381/3.

(4) في الحديث النبوي الشريف: "هلك الفدّادون إلّا من أعطى في نجاتها ورسّلتها"، والفدّاد هو: الرجل الذي ملّك المئين من الإبل إلى الألف، وه وفي معنى السب كسرّاج، وعوّاج. 140/11

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 175/6.

(6) ذكر القوشجي، أنّ الألفاظ الدّالة على النسبة منها ما يدلّ على نسبة صفة إلى شخص يتمرّن ويدأوم عليها، وه وفعل، إمّا مشتقّ من اسم عين (كيزّار، وبقال)، وإمّا مصدر، كقصّاب، وقصّار، عقود الزواهر في الصرف ص 397

(7) انظر: القوشجي، عقود الزواهر في الصرف، ص 397.

(8) انظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، 85/2.

(9) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 96/13.

(10) انظر: سيبويه، الكتاب، 21/3.

(11) انظر: سيبويه، الكتاب، 382/3.

(12) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 178/14.

(13) الخويسكي، زين كامل، الصرف العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعية، 1999م، ص 157.

(14) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 254/14.

حملوا وناقاة آزية⁽¹⁾، ومكان أهل⁽²⁾، وغراب بائض⁽³⁾ ورجل⁽⁴⁾ تائج (ذو تاج)⁽⁵⁾ وتارس (أي ذو ترس)⁽⁶⁾ وتامر⁽⁷⁾، وامرأة حائض⁽⁸⁾، وحائك⁽⁹⁾، والرجل الحارح⁽¹⁰⁾، ورجل حاكش⁽¹¹⁾، وقلب حالز⁽¹²⁾، وامرأة حامل⁽¹³⁾، وأحنط الرمث فهو حانط⁽¹⁴⁾، وقوم حانطون⁽¹⁵⁾، ورجل جامر⁽¹⁶⁾، والخائض⁽¹⁷⁾، ورجل خابر⁽¹⁸⁾، وليل داخ⁽¹⁹⁾، ومما حُمِلَ على النسب أيضاً رجل دارع (ذو درع)⁽²⁰⁾، وحملوا عليه قوله تعالى: (مَاء دَافِق)⁽²¹⁾، ورجل دامر خاسر دابر⁽²²⁾، ورجل رائع⁽²³⁾، وإبل راحلة⁽²⁴⁾،

- (1) هي التي تشرب من الإزاء. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 102/1.
(2) جعلوا منه قول ذي الرمة: إلى عطن رخب المباءة أهل. انظر: سيبويه، الكتاب، 382/3.
(3) ابن منظور، لسان العرب، 191/2.
(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 245/2.
(5) ولا يقال منه درع ولا ترس. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 487/15، 140/7.
(6) حملت على النسب؛ لأنها لم يعرف لها فعلاً. حملوا عليه قول الشاعر:
ففررتي وزعت أذاك لابن بالصيف تامر
سيبويه، الكتاب، 381/3.
(7) انظر: سيبويه، الكتاب، 383/3.
(8) انظر: السيوطي، همع الهوامع، 175/6.
(9) الحارح الآثم. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 74/4.
(10) أي ظالم. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 184/4.
(11) أي يعتصر ويتوجع عند الألم. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 194/4.
(12) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 228/4.
(13) أي أبيض. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 247/4.
(14) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 247/4.
(15) وحملوا عليه قول الشاعر:
وريح يلتجوج يذكيه جامر
انظر: الزبيدي، تاج العروس، 469/10.
(16) ه والقليل من النيل، وحملوه على النسب؛ لأنه لا فعل له. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 189/5.
(17) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 125/11.
(18) يعني مظلم. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 232/5.
(19) حملت على النسب؛ لأنها لم يعرف لها فعلاً. انظر: سيبويه، الكتاب، 381/3.
(20) سورة الطارق، آية (6)؛ انظر: ابن جني، الخصائص، 145/1.
(21) قالوا: وخسر على الفعل ودامر ودابر على النسب. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 314/11.
(22) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 264/6.
(23) وهي الراحلة تكون للذكر والأنثى. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 123/6.

والنَّاصِبُ⁽³⁾ وريحٍ ناشِر⁽⁴⁾، وقول الشَّاعِر: كليني لهم يا أميمة
ناصر⁽⁵⁾، ورجلٌ ناعِل⁽⁶⁾،

وحملوا عليه قول الشَّاعِر:

تصابيتُ حتَّى اللَّيْلِ منهِنَّ رغبتي

روَّاني في يومٍ من اللّهُو هاضِب⁽⁷⁾

ورجلٌ وادك⁽⁸⁾، الدين الواصب⁽⁹⁾.

والواصي⁽¹⁰⁾، وامرأة والد⁽¹¹⁾،

وحملوا قول الشَّاعِر:

تعوي الذئابُ من المخافةِ حوله إهلال ركبِ اليامين المتطوِّف⁽¹²⁾.

ج- فَعِل:

أكد اللغويون أن صيغة (فعل) تدل على النسب إذا دلت على صاحب الشيء، أي أنها تشترك مع صيغة فاعل في الدلالة على النسب، إلا أننا ومن خلال تتبعنا لهذه الصيغة لم نلاحظ - على الأغلب - التعاقب المباشر في استعمال هاتين الصيغتين، فكثيراً ما

انظر: الزبيدي، تاج العروس، 22/221.

(¹) أي ذ ونبل. انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 3/83.

(²) أي من قوم نحاة: نحوي، وحملوه على تامر ولابن. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 14/214.

(³) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 3/83.

(⁴) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 3/284.

(⁵) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/382.

(⁶) قال الليث: العين اللامة التي تصيب الإنسان ولا يقولون لمته العين، ولكن حُمِلَ على النَّسَبِ بذي وذات. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 13/273.

(⁷) هاضب: أي ذي هضب، وهذا لا يكون إلا على النَّسَب. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 4/397.

(⁸) الوادك: السمين. انظر: ابن سيده، المحكم، 7/96.

(⁹) الوصب: الثعب ويكون حينئذٍ على النَّسَب، أي ذ ووصب؛ لأنَّ الدَّيْنِ فيه تكاليف ومشاق على العباد، وورد ذلك في قوله تعالى: (وَلَهُ الدَّيْنُ وَاصِيًا). سورة النحل، آية (52). انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 4/334.

(¹⁰) من أوصى. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 15/227.

(¹¹) جعلوا والدّة على الفعل، أمّا والد على النَّسَب حكاة ثعلب. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 9/325.

(¹²) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 15/325.

كانت تستعمل (فعل) وحدها دون فاعل، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلّت على النسب:

نحو: بطنٌ بعج⁽¹⁾،

سحابة بردة⁽²⁾، ورجلٌ ترب⁽³⁾، جسد⁽⁴⁾، رجلٌ حدّث⁽⁵⁾، رجلٌ حرق⁽⁶⁾، نصلٌ حرق⁽⁷⁾، ورجلٌ حزن⁽⁸⁾، تمرٌ حشيف⁽⁹⁾، رجلٌ حصيف⁽¹⁰⁾، ورجلٌ حكر⁽¹¹⁾، حكش⁽¹²⁾، رجلٌ خبر⁽¹³⁾، وخشيب⁽¹⁴⁾، ونباتٌ خضيع⁽¹⁵⁾، رجلٌ خمر⁽¹⁶⁾، وكلامٌ خن وكلمةٌ خنيّة⁽¹⁷⁾، ورجلٌ دير دمر⁽¹⁸⁾، داءٌ دفين⁽¹⁹⁾، رجلٌ ديف⁽²⁰⁾، ونارٌ ذكية⁽¹⁾، رجلٌ ربك⁽²⁾،

⁽¹⁾ أي منبعج. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 424/5.

⁽²⁾ إنَّها محمولة على التَّسب، وذكر أنَّه لم يسمع عن العرب سحابة بردة. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 412/7.

⁽³⁾ أي حملت تراباً. ابن منظور، لسان العرب، 217/2.

⁽⁴⁾ حملوا عليه: كانَ ما فوقها مما غلّيت به دماءُ أجواف بُدن لونها جسد

انظر: ابن منظور، لسان العرب، 146/3

⁽⁵⁾ انظر: الزبيدي، تاج العروس، 209/5.

⁽⁶⁾ انظر: سيبويه، الكتاب، 384/3.

⁽⁷⁾ انظر: ابن سيده، المحكم، 401/2.

⁽⁸⁾ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 109/4.

⁽⁹⁾ انظر: الزبيدي، تاج العروس، 143/23.

⁽¹⁰⁾ محكم العقل متبين الرأي. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 145/23

⁽¹¹⁾ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 184/2

⁽¹²⁾ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 184/4.

⁽¹³⁾ لا يكاد يعرف إلا أن يكون على التَّسب. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 125/11.

⁽¹⁴⁾ واستشهدوا عليه بقول عنتره:

بذئِبُ وردٌ على إثره وأدركه وقعُ مرْدَى خشب

انظر: ابن منظور، لسان العرب، 17/6

⁽¹⁵⁾ حكى ابن جنّي أنَّ منه قول أبي فقّس: خضيعٌ مضعٌ ضافٍ رتّع. وفي لسان العرب: ه وعلى النسب لأنه لا فعل له يصلح أن يكون خضع محمولا عليه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 37/6.

⁽¹⁶⁾ حملوا عليه: وجرّ المخاضُ عثانينها إذا بركت بالمكان الخمر

انظر: ابن منظور، لسان العرب، 153/5.

⁽¹⁷⁾ قيل: وليس خن على الفعل لأنَّ لا نعلم خنيت الكلمة، ولكَّنه على التَّسب. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 172/5.

⁽¹⁸⁾ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 297/5.

⁽¹⁹⁾ حكى ابن الأعرابي: داءٌ دقن ككتف، انظر: ابن منظور، لسان العرب، 277/5.

⁽²⁰⁾ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 308/5.

وقوم رتعون⁽³⁾، ورجلٌ رعيش⁽⁴⁾، ورجلٌ روع⁽⁵⁾، رجلٌ سته⁽⁶⁾، رجلٌ شغل⁽⁷⁾، رجلٌ طعيم⁽⁸⁾، أرض طليحة⁽⁹⁾. ويُقَال: فعله طنف⁽¹⁰⁾، ماء عذب⁽¹¹⁾، يعيرُ عش⁽¹²⁾، ناقة عشيّة⁽¹³⁾، وثرى عقد⁽¹⁴⁾، رجلٌ عمل⁽¹⁵⁾، طائرٌ غرد⁽¹⁶⁾، أمرٌ فطع⁽¹⁷⁾، ورجلٌ فكه⁽¹⁸⁾، جملٌ قدع⁽¹⁹⁾، ليلة قمرة⁽²⁰⁾، وأرض كلثة⁽²¹⁾، ورجلٌ محض⁽²²⁾، ثوبٌ مزق⁽²³⁾، وحرٌّ نعظ⁽²⁴⁾، وعيشٌ نعيم⁽²⁵⁾، رجلٌ نهر⁽¹⁾،

(1) أنشد ابن الأعرابي: ينفحن منه لهباً منفوحاً لمعاً ولا يُرى ولا ذكياً مقدوحاً.

انظر: ابن منظور، لسان العرب، 37/6.

(2) رجل ريك ككتف ضعيف الحيلة على النسب. انظر: ابن سيده، المحكم، 21/7.

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 95/6.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 176/6. وحملوا منه قول الشاعر:

ثم انصرفْتُ ولا أبُئكَ حبيبتِي رعيشَ البنانِ أطيسَ مشي الأصفَرِ

(5) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 264/6.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 384/3.

(7) هذه عن ابن الأعرابي. انظر: ابن سيده، المحكم، 235/5.

(8) انظر: سيبويه، الكتاب، 384/3.

(9) كثيرة الطلح. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 580/6.

(10) المتهم بالأمر. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 99/24.

(11) ه وعلى النسب؛ لأنه لا فعل له. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 329/3.

(12) يزيد في العشاء. انظر: ابن سيده، المحكم، 207/2.

(13) انظر: ابن سيده، المحكم، 207/20.

(14) أي متحجّر. لسان العرب، 222/10.

(15) انظر: سيبويه، الكتاب، 384/3.

(16) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 465/8.

(17) أي شديد شنيع. الزبيدي، تاج العروس، 505/21.

(18) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 212/11.

(19) حلموا عليه قول عامر بن طفيل:

وإني سوف أحكم غير عامٍ ولا قدع إذا التمس الجواب

انظر: الزبيدي، تاج العروس، 526/21.

(20) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 187/12؛ الزبيدي، تاج العروس، 464/13.

(21) انظر: ابن سيده، المحكم، 66/7.

(22) وه والرجل الذي يشتبه اللبن بلا رغوّة. لسان العرب، 28/14.

(23) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 391/26.

(24) انتهى الجماع. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 299/14.

(25) إنما ه وعلى النسب؛ لأنّ لم نسمعهم قالوا: نعم العيش. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 302/14.

وقوم رتعون⁽³⁾، ورجل رعى⁽⁴⁾، ورجل روع⁽⁵⁾، رجل سته⁽⁶⁾، رجل شغل⁽⁷⁾، رجل طعم⁽⁸⁾، أرض طلحة⁽⁹⁾. ويقال: فعله طنن⁽¹⁰⁾، ماء عذب⁽¹¹⁾، بعير عش⁽¹²⁾، ناقة عشية⁽¹³⁾، وثرى عقد⁽¹⁴⁾، رجل عمل⁽¹⁵⁾، طائر غرد⁽¹⁶⁾، أمر فطع⁽¹⁷⁾، ورجل فكه⁽¹⁸⁾، جمل قدع⁽¹⁹⁾، لينة قمرة⁽²⁰⁾، وأرض كلثة⁽²¹⁾، ورجل محض⁽²²⁾، ثوب مزق⁽²³⁾، وحر نعط⁽²⁴⁾، وعيش نعيم⁽²⁵⁾، رجل نهر⁽¹⁾،

(1) أنشد ابن الأعرابي: ينفحن منه لهباً منفوحاً لمعاً ولا يرى ولا ذكياً مقبوحاً.

انظر: ابن منظور، لسان العرب، 37/6

(2) رجل ريك ككتف ضعيف الحيلة على النسب. انظر: ابن سيده، المحكم، 21/7

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 95/6.

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 176/6. وحملوا منه قول الشاعر:

ثم انصرفت ولا أئيك حبيبتي رعى البنان أطيس مشي الأصفر

(5) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 264/6.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 384/3.

(7) هذه عن ابن الأعرابي. انظر: ابن سيده، المحكم، 235/5.

(8) انظر: سيبويه، الكتاب، 384/3.

(9) كثيرة الطلح. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 580/6.

(10) المثم بالامر. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 99/24.

(11) ه وعلى النسب؛ لأنه لا فعل له. انظر: الزبيدي، تاج العروس، 329/3.

(12) يزيد في العشاء. انظر: ابن سيده، المحكم، 207/2.

(13) انظر: ابن سيده، المحكم، 207/20.

(14) أي متحجر. لسان العرب، 222/10.

(15) انظر: سيبويه، الكتاب، 384/3.

(16) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 465/8.

(17) أي شديد شنيع. الزبيدي، تاج العروس، 505/21.

(18) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 212/11.

(19) حلموا عليه قول عامر بن طفيل:

وإني سوف أحكم غير عاد ولا قدع إذا التمس الجواب

انظر: الزبيدي، تاج العروس، 526/21.

(20) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 187/12؛ الزبيدي، تاج العروس، 464/13.

(21) انظر: ابن سيده، المحكم، 66/7.

(22) وه والرجل الذي يشتهي اللبن بلا رغبة. لسان العرب، 28/14.

(23) انظر: الزبيدي، تاج العروس، 391/26.

(24) انتهى الجماع. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 299/14.

(25) إنما ه وعلى النسب؛ لأننا لم نسمعهم قالوا: نعيم العيش. انظر: ابن منظور، لسان العرب،

302/14

و- مفعول:

ليس المقصود من صيغة (مفعول) هنا اسم المفعول الدال على الحدث ومن وقع عليه، بل المقصود بها هنا تلك الأسماء التي بنيت على مفعول، وجاءت لتدل دلالة مباشرة على النسب بـ (ذي)، ولعلّ من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلت على النسب:

نحو: مكان مأنوس⁽¹⁾ مجنون⁽²⁾، مسنون⁽³⁾، مشهور⁽⁴⁾، معنوه⁽⁵⁾، ملعون⁽⁶⁾، منحوس⁽⁷⁾، ميمون⁽⁸⁾،.

ز- فَعُول:

دلت صيغة (فعول) على النسب، ومما حمل على ذلك: ركوب⁽⁹⁾، قؤول⁽¹⁰⁾.

ي- مفعيل:

تعدّ صيغة (مفعيل) من الصيغ التي حملت على النسب: نحو: محضير⁽¹¹⁾.

ح- منفعل:

حمل الخليل بن أحمد قوله تعالى: {السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ} ⁽¹²⁾، على النسب.

⁽¹⁾ انظر: ابن منظور، لسان العرب، 1/172.

⁽²⁾ انظر: قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ص242.

⁽³⁾ انظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص242.

⁽⁴⁾ انظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص242.

⁽⁵⁾ انظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص242.

⁽⁶⁾ انظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص242.

⁽⁷⁾ انظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص242.

⁽⁸⁾ انظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص242.

⁽⁹⁾ انظر: العكبري، إملأ ما منّ به الرحمن، ص500.

⁽¹⁰⁾ انظر: المخصص 69/15.

⁽¹¹⁾ انظر: السبوطي، همع الهوامع، 6/175.

⁽¹²⁾ انظر: الزمخشري (ت538هـ)، الكشاف، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط4، ص491.

- صيغ الجموع الملحقة بهاء النسب:

من الصيغ الدالة على النسب، صيغ منتهى الجموع (مفاعل) التي ألحقت بها الهاء، وتفيد اللاصقة الهاء هنا، معنى النسب، ويثبت هذا الاستعمال أن العرب لم تعتمد على لاصقة الياء للدلالة على النسب، بل اعتمدت على لاصقة الهاء أيضاً، ولعل من الأمثلة التي تتبعناها في كتب اللغة ومعاجمها، ودلت على النسب:

نحو:

الأبارصة⁽¹⁾ الأحامرة⁽²⁾، الأحاوصة⁽³⁾، الأشاعثة⁽⁴⁾، الأشافرة⁽⁵⁾ البرابرة⁽⁶⁾،
التبابعة⁽⁷⁾، المسامعة⁽⁸⁾، المهالبة⁽⁹⁾، المناذرة⁽¹⁰⁾، الموازنة⁽¹¹⁾،
السبابجة⁽¹²⁾.

(1) حملوا عليه قول الشاعر:

والله ل وكنت لهذا خالصاً لكنت عيداً أكل الأرباصا.

انظر: الجوهري، الصحاح، 1030/3

(2) انظر: الجوهري، الصحاح، 636/2.

(3) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 271/4.

(4) منسوبون إلى الأشعث، والهاء للنسب. انظر: ابن سيده، المحكم، 218/1.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 172/3.

(6) انظر: الجوهري، الصحاح، 588/2.

(7) هم ملوك اليمن الواحد يتبع الآخر، وزادوا الهاء للنسب. ابن منظور، لسان العرب، 212/2.

(8) مسموع أب وقبيلة يُقال لهم المسامعة، ودخلت الهاء للنسب. ابن منظور، لسان العرب، 285/7.

(9) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 271/4.

(10) وهم آل منذر. انظر: الجوهري، الصحاح، 836/2.

(11) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 172/3.

(12) هم قوم ذو وجلد من السند والهند، يكوّنون مع رئيس السقينة البحرية، وأحدهم سبيجي، ودخلت في جمعه الهاء للنسب. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 103/7.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منه:

1- إن علماء العربية القدامى والمحدثين، انقسموا بين قياسية هذه الصيغ وسماعيتها، وبعيداً عن هذا الخلاف يمكن القول: إن ثمة أنماطاً لغوية تركز بصورة أو بأخرى إلى الاستعمال اللغوي الذي لا يمكن أن نغفل أيّاً من جوانبه في أثناء التقعيد اللغوي، فالعرب استعملوا هذه الصيغ للدلالة على النسب، وهي صيغ تحمل بين دلالتها معانٍ صرفية محدّدة، تمثّلت بـ (ذي، وذات). وهذا التخصيص الدلالي يكشف أن الاستعمال العربي لأسلوب النسب لم يقف عند حدّ ياء النسب وحسب، بل تعداها وأوجد لنا صيغاً بديلة تدل ما تدل عليه ياء النسب، وهي صيغ محدّدة واضحة المعاني استعملت في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي في عصور الاحتجاج، ووجهت بناء عليها الكثير من المسائل اللغوية، حتى كانت تلك الصيغ من التقنيات التي كانت تكأة لنحائنا - بالرغم من أنها كانت عند معظمهم خارجة عن دوائر القياس - في أبنيتهم المنطقية، وفي تأويلاتهم التصريفية، وفي أقيستهم اللغوية.

2- إن النظر إلى الدور الدلالي لهذه الأنماط في سياقاتها القرآنية والشعرية المختلفة - السابقة الذكر -، يكشف لنا أن المعنى أثر تأثيراً مباشراً في أبنية المذكر والمؤنث، فهذا الانزياح الذي حصل بوصف المؤنث بصيغة المذكر، نتج استجابة للمعنى ودوائره. ونحقق هذا نتيجة الدور المحوري الذي قامت به تلك الصفات في السياقات اللغوية المختلفة، فالعملية اللغوية هي عملية تواصلية بين طرفي الخطاب، والمعنى هو الأساس الذي تقوم عليه تلك العملية، فلذلك جاءت هذه الصفات المذكورة ليُلفت المتكلم انتباه السامع إلى فكرة مفادها أنه يريد معنى النسب بـ (ذي وذات) في كل ما دُكر من هذه الأمثلة.

3- إن الواقع الاستعمالي للأنماط اللغوية في الكتب والمعاجم اللغوية، سجّل لنا مجموعة من الصيغ التي بُني فيها اسم الفاعل من (أفعل) على وزن (فاعل)، وحفاظاً على معيارية القاعدة القياسية التي وُضعت، فإنّ العلماء حاولوا تخريج هذه الشواهد والأمثلة، بالاعتماد على دلالة النسب، وهذا ما يدلّ دلالة واضحة على انكفاء العلماء على المعنى بطريقة مباشرة في توجيهاتهم للصيغ اللغوية، ممّا يعني بطريقة أو بأخرى، أنّهم كانوا يركنون إلى محورين أساسيين، يعتمدان عليهما في التقعيد، أو بالأحرى أخذت في عين الاعتبار في أثناء وضعهم

لقواعدهم، وهما: المعنى، وطبيعة الاستعمال للصيغ الصرفية في مجال السياقية.

4- إنَّ هذا التقاطع بين الصيغ المحمولة على النسب، وبين ظاهرة الاستغناء، أمرٌ يمكن القول به، إذ إنَّ ظاهرة الاستغناء فرضت وجودها في كثير من المسائل الصرفية، ولا سيَّما تلك المسائل المتعلقة ببناء الصيغ، ولعلَّ من المنطقي أن تدرج هذه الصيغ في باب الاستغناء، وذلك من خلال الاستعمالات اللغوية لها أخذت هذه الصيغ تتشكَّل وفق دلالات متخصصة أغنت فيها عن ياء النسب.

5- تدل صيغة (فعل) في العربية دلالة واضحة على المبالغة، إلا أنَّها تدل على النسب فتأتي بمعنى (ذي وذات)، وقد خصَّصت هذه الصيغة لهذا المعنى إذا دلت على صاحب صنعة مداوم لصنعتة، وقد رصدت الدراسة الأمثلة الدالة على ذلك.

6- جاءت صيغة فاعل، لتدل دلالة مباشرة على صاحب الشيء، ومن هذه الصيغ ما جاء مذكراً ووصف به المؤنث نحو: (امرأة عاقر...)، ومنها صيغ لم يسمع لها فعل نحو: (تامر...)، ومنها صيغ أخرى بنيت على وزن فاعل من فعل مزيد نحو: (أحنط - حانط)، ومنها صيغ جموع خالفت القاعدة الأساسية للجمع نحو: (طاخيات...).

7- أكَّد اللغويون أن صيغة (فعل) تدل على النسب إذا دلت على صاحب الشيء، أي أنها تشترك مع صيغة فاعل في الدلالة على النسب، إلا أنَّنا ومن خلال تتبعنا لهذه الصيغة لم نلاحظ - على الأغلب - التعاقب المباشر في استعمال هاتين الصيغتين، فكثيراً ما كانت تستعمل (فعل) وحدها دون فاعل.

8- من الصيغ التي استعملت للدلالة على النسب، وظهرت بشكل أقل من (فعل، وفاعل، وفعل)، فعول، ومفعال، ومفعيل، ومنفعل، ومفعول.

9- استعملت العربية لاصقة صرفية أخرى للدلالة على النسب غير ياء النسب، ألا وهي هاء النسب التي لحقت صيغ منتهى الجموع.

المصادر والمراجع

- (1) الأزهرى، محمد بن أحمد (ت 370هـ)، تحقيق : رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2001م.
- (2) الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن (ت 686 هـ)، تحقيق : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982 م.
- (3) الأعشى، ديوانه، تحقيق : محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة- بيروت (د.ط.).
- (4) أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1986م.
- (6) امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: أنور أبو سويلم وعلي الهروط، دار عمّار - عمان، ط1، 1991م.
- (7) الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت513هـ)، الإنصاف في مسائل لخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت.).
- (8) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني- بغداد، 1978 م.
- (9) أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1992 م.
- (10) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، تحقيق : أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط3،
- (11) ابن جني، أبي الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
- (12) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.
- (13) حسن، عباس النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3،
- (14) الحطيئة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب : مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1993م.
- (15) أبو حمدة، محمد علي، في العبور الحضاري لكتاب شذا العرف في فن الصرف، دار عمّار للنشر - عمان، ط1.
- (16) الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة ط1، 1993،
- (17) الخويسكي، زين كامل، الصرف العربي صياغة جديدة، دار المعرفة الجامعية، 1999م.
- (18) الدجني، عبد الفتاح، في الصرف العربي نشأة ودراسة، مكتبة الفلاح - الكويت، ط2، 1983م،
- (19) الزمخشري (ت538هـ)، الكشاف، شرح وضبط يوسف الحمادي، مكتبة مصر، (د.ت)، ط4،
- (20) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الجيل، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، 1983م.
- (21) زهير بن أبي سلمى، ديوانه، رواية ثعلب، تحقيق : فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة،
- (22) ابن السراج، محمد بن سهل (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1988م،
- (23) السمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف (ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1994م.

- (24) سيبويه، الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت.).
- (25) ابن سيده، علي بن إسماعيل، (ت458هـ)، المخصص في اللغة، تحقيق: الشنقيطي وعبد الغني محمود، بولاق، 1318هـ.
- (26) ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: مصطفى السقا، وحسين نصار، ط1، 1958م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندائي، منشورات الكتب العلمية، ط1، 2000م.
- (27) السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت، 1980م.
- (28) السقّال، ديزرة، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية- بيروت، ط1، 1996م.
- (28) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للغة العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1980م.
- (29) الشناوي، عبد العظيم، التعريف بفن التصريف في التصغير والنسب والإمالة، (د.ت.)، (د.ط.).
- (30) عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمدة للنشر والتوزيع، ط1، 1998م.
- (31) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، 2003م.
- (32) ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ت.)، (د.ط.).
- (33) عمارة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي - عمان، ط1، 1986.
- (34) العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، إملاء ما من به الرحمن، دار الفكر، 1993م.
- (35) الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دار الشؤون الثقافية، (د.ت.)، (د.ط.).
- (36) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975 م.
- (37) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط2، مكتبة المعارف- بيروت، 1994م.
- (38) القرطبي، تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق : هشام سمير البخاري، عالم الكتب- الرياض، 2003م.
- (39) ابن القطّاع (ت515هـ)، أبنية الأسماء والأفعال، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم دار الكتب المصرية، 1997م.
- (40) القوشجي، علي بن محمد، عقود الزواهر في الصرف، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط1، 2001 م.
- (41) المبرّد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، - القاهرة، 1386هـ.
- (42) ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم (ت)، دار صادر، ط2، بيروت، 2003م.
- (43) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، (د.ت.)، (د.ط.).
- (44) ابن يعيش، موقق الدين (ت643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت، (د.ت.)، (د.ط.).